



الوثيقة WSIS/PC-3/DT/1(Rev.2B)-A

26 سبتمبر 2003

الأصل: بالإنكليزية

[مشروع إعلان المبادئ]

[ملحوظة: النص الكامل لمشروع هذا الإعلان بين قوسين معقوفتين]

ألف [باء]. رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات

1. [نحن ممثلي شعوب العالم، وقد اجتمعنا في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع يركز على الناس، يستطيع كل فرد فيه أن يخلق المعلومات والمعارف وأن ينفذ إليها وأن يستخدمها ويتقاسمها، بما يعين الأفراد والمجتمعات والشعوب على تحقيق إمكاناتهم الكاملة وتحسين نوعية حياتهم بطريقة مستدامة]. كما نؤكد من جديد التزامنا بأن يكون مجتمع المعلومات متوجها نحو التنمية، وأن يتجه نحو استئصال الفقر والجوع، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة وشاملة للجميع.

باء [ألف]. بناء مجتمع المعلومات: تحدٍ عالمي جديد للألفية الجديدة

2. يتمثل التحدي الذي يواجهنا في تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات للنهوض بالأهداف الواردة في إعلان الألفية من أجل تحقيق [التنمية للجميع] في عالم ينعم بمزيد من السلم والعدل والرخاء.

[نتصور أن يقوم مجتمع المعلومات الذي نشده على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن يكون قادراً على تحقيق النفاذ الشامل إلى المعلومات واستخدامها في خلق المعارف وتجميعها ونشرها. ولا يتضمن هذا الإعلان ما يُؤول على أنه يُضعف الأحكام المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو في أي صكوك دولية أو وطنية أخرى، أو يتناقض معها أو يقيدتها أو ينتقص منها].

3. نؤكد من جديد عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتقسيم وتربطها وما بينها من صلة [الخيار ألف: بما في ذلك الحق في التنمية] وصلتها بمبادئ المجتمع الديمقراطي وأنظمة الحكم الحسنة وحكم القانون على الصعيد الوطني والدولي والتنمية المستدامة [واحترام المساواة في السيادة بين جميع الدول]. [الخيار باء: ونحن ملتزمون بأن نجعل الحق في التنمية حقيقة لكل فرد، وتحرير الجنس البشري بأكمله من الحاجة]. [يجب على المجتمع الدولي أن يعالج حقوق الإنسان على الصعيد العالمي بطريقة عادلة ومتساوية، وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز. وفي حين أنه يجب ألا تغيب عن الأذهان أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول أن تعمل، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وعلى النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها]. [ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات للعمل على استئصال الفقر المدقع والجوع الشديد؛ وتحقيق التعليم الابتدائي العام؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخفض نسبة الوفيات بين الأطفال، وتحسين صحة الأمهات؛ ومكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ وتنمية شراكة عامة في مجال التنمية من أجل تحقيق عالم ينعم بمزيد من السلم والعدل والرخاء].

3 مكرراً. ينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على المبادئ الأخلاقية والقيم المعنوية وحقوق الإنسان وأن يمثل بيئة تحظى فيها كرامة البشرية بالاحترام والرعاية. وسيمنح أوسع قدر ممكن من الحماية والمساعدة للأسرة التي تعتبر وحدة طبيعية وأساسية لمجتمعنا. إن مجتمع المعلومات يخلق بيئة تتمتع فيها أشكال السيادة الوطنية، والمصالح الدينية والثقافية والاجتماعية واللغوية، بالاحترام والحماية.]

4. إن الاتصالات تعتبر عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، والأساس الذي يقوم عليه كل التنظيم الاجتماعي. وهي ضرورية لمجتمع المعلومات. وينبغي أن تتاح الفرصة لكل شخص في كل مكان للمشاركة في مجتمع المعلومات ولا ينبغي استبعاد كائن من كان من الفوائد التي يتيحها هذا المجتمع. [فحرية التعبير وحرية الرأي، والحق في استقاء المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها بغض النظر عن الحدود الجغرافية [على النحو المكرس في المادة 19 [والمادة 29] من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان] هي الفرضية المنطقية الضرورية التي يقوم عليها مجتمع المعلومات.]

6. **ونعترف** بأن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات في جوهر تقدم البشرية ومساعدتها ورفاهها. وعلاوة على ذلك، فلتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثير هائل على جميع مناحي حياتنا تقريباً. إن قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحد من تأثير الكثير من العقبات التقليدية، وبخاصة ما يتعلق منها بالزمن والمسافة، ييسر لأول مرة في التاريخ من استعمال الملايين من الناس في كافة أرجاء العالم للإمكانات الهائلة لتلك التكنولوجيات ومن استفادتهم منها.

6 مكرراً **ونعترف أيضاً** بأن تعظيم إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية الحوار بين الشعوب [داخل الأمم والحضارات [وفيما بينها]، وزيادة الإنتاجية، وتوليد النمو الاقتصادي، وتحسين نوعية الحياة - لا سيما بالنسبة لغالبية شعوب العالم التي تواجه خطر التخلف عن الركب واستمرار تمشيها - يمثل تحدياً جسيماً لنا جميعاً. إننا نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المتفق عليها دولياً، على النحو الوارد في إعلان الألفية وإعلان جوهانزبرج وخطة التنفيذ، وتوافق آراء مونتييري والوثائق الأخرى الصادرة عن مؤتمرات القمة ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة.

وندرک أن التكنولوجيا وحدها لا تستطيع حل أي من المشكلات السياسية والاجتماعية. ولذلك، ينبغي النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنها أداة وليس غاية في حد ذاتها.]

7. **ونعترف** بأن بناء مجتمع معلومات جامع يتطلب أشكالاً جديدة من التضامن والشراكة والتعاون فيما بيننا جميعاً - حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني ومنظمات دولية - بشكل فردي وجماعي. [ويوفر المتطوعون، باعتبارهم شكلاً من أشكال التعبير عن التضامن في العمل، في الجنوب والشمال على السواء، مورداً ضخماً وهاماً لتحقيق مجتمع جامع للمعلومات.]

ونحن ملتزمون بتحقيق رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات لأنفسنا وللأجيال المقبلة.

8. **ونعترف أيضاً** بأن الشباب هم قوة عمل المستقبل والعناصر الخلاقة الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأول من يعمل على استعمالها. ولذلك يجب تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين ومنفذين وصانعي قرارات. ويجب علينا أن نركز بوجه خاص على الشباب الذين لم يتمكنوا بعد من الاستفادة بالكامل من الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن ملتزمون أيضاً بإيجاد الظروف التي توازن تنمية تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تراعي [حقوق الأطفال ورفاههم وحمايتهم وتنميتهم المتجانسة].

9. **ونؤكد** أن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر فرصاً هائلة للنساء اللاتي يجب أن يمثلن جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات فضلاً عن كونهن من العناصر الرئيسية فيه. ونحن ملتزمون في إطار مجتمع المعلومات بتمكين المرأة وتحقيق مشاركتها الكاملة على أساس من المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي عمليات صنع القرارات وكفالة إعطاء صورة عادلة عن المرأة قائمة على الاحترام لها.

9 مكرراً عند بناء مجتمع المعلومات، ينبغي علينا أن نولي اهتماماً خاصاً للفئات المهمشة والمعرضة للتضرر في المجتمع، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون، والمتعطلون عن العمل والمحرومون من المزايا، وكبار السن، والمعوقون، والأقليات، ومن يعيشون بالمناطق النائية والريفية.

10. [سنواصل الاهتمام بالحاجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، وأقل البلدان نمواً، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، والظروف التي تطرح تهديدات قاسية أمام التنمية وتشمل الكوارث الطبيعية والديون الثقيلة والاحتلال الأجنبي وأوضاع ما بعد الصراع. ولا بد من إيجاد حلول ناجعة لكي تتمكن هذه البلدان من المشاركة في مجتمع المعلومات مشاركة كاملة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الاهتمام بوجه خاص بالأحوال الخاصة للشعوب الأصلية، وبالنهوض بحقوقها الإنسانية وحرّياتها الأساسية وحمّيتها.]

11. وإذ ندرك أن الرؤية الطموحة لهذا الإعلان - سد الفجوة الرقمية و[ضمان] تحقيق تنمية متناسقة ومنصفة وعادلة - تتطلب التزاماً قوياً من جانب جميع أصحاب المصلحة، فإننا ندعو إلى التضامن الرقمي، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. إن بذل جهود مستدامة من أجل النفاذ الشامل وبناء القدرة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ضروري في بناء مجتمع المعلومات.

جيم. مجتمع معلومات للجميع: المبادئ الرئيسية

12. وإذ نشعر بالتشجيع من جراء التقدم السريع في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - غير المسبوق في التاريخ - الذي يسمح بتنمية تطبيقات يمكن أن تُيسر من عدم تخلف أي أحد عن الركب وأن يكون بإمكان من تُركوا مهمشين في حلقات إنمائية سابقة أن يجدوا فرصة حقيقية لتحقيق مستويات إنمائية أعلى بدون أن يتعين عليهم اتباع المسارات التقليدية أو متطلباتها الزمنية.

13. وقد وُظفنا العزم على أن نسعى إلى كفالة أن يكون بإمكان الجميع أن يستفيدوا من الفرص التي يمكن أن تتيحها لهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد اتفقنا على أنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة، ابتغاء مواجهة هذه التحديات، أن يتعاونوا معاً لزيادة النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والتكنولوجيات، علاوة على النفاذ إلى المعلومات والمعرفة، وبناء القدرات والثقة، وزيادة الاطمئنان والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلق بيئة تمكينية على جميع المستويات، وتنمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيعها، ورعاية واحترام التنوع الثقافي، [وتشجيع تطور وسائل الإعلام]، ومعالجة البعد الأخلاقي لمجتمع المعلومات، وتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. وقد اتفقنا على أن هذه هي المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع.

(1) [3] دور جميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

14. تضطلع الحكومات وكذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بدور هام وبمسؤولية كبيرة في تطوير مجتمع المعلومات وفي عمليات صنع القرارات، بحسب الاقتضاء. وتعتبر الإنترنت مرفقاً عالمياً متاحاً للجمهور وتشكل إدارتها قضية محورية في جدول أعمال مجتمع المعلومات. وبناء مجتمع معلومات يركز على الناس يعتبر جهداً يتطلب التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة.

(2) [1] البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس ضروري لمجتمع معلومات جامع

15. التوصيلية عامل تمكيني محوري في بناء مجتمع المعلومات. ويشكل النفاذ الشامل في كل مكان إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها على قدم المساواة وبتكلفة معقولة، بما في ذلك النفاذ إلى الطاقة المحركة والخدمات البريادية، واحداً من التحديات في مجتمع المعلومات ويجب أن يمثل هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المشتركين في بناء هذا المجتمع وفقاً للتشريع المحلي في كل بلد.

16. إن وجود بنية تحتية من شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها عالية التطور ومكيفة للظروف الإقليمية والوطنية والمحلية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة محتملة وتستعمل النطاق العريض وغيره من التكنولوجيات المتكبرة، حيثما أمكن، يمكن أن يزيد من سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان كما يزيد من رفاه جميع المواطنين والمجتمعات المحلية والناس أجمعين.

17. من الممكن وضع سياسات تخلق مناخاً مواتياً للاستقرار وإمكانية التنبؤ والمنافسة النزيهة على جميع المستويات وتنفيذها بطريقة لا تعمل فقط على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة من أجل تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنما على التمكين أيضاً من الوفاء بالتزامات تقديم الخدمات العامة في الأماكن التي تستعصي فيها ظروف السوق التقليدية على النجاح. ويمكن أن يوفر إنشاء نقاط لنفذ العامة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكاتب البريد والمدارس والكيانات الأخرى بالمناطق المحرومة أدوات فعالة لضمان النفاذ الشامل.

18. إن الرصد والتقييم، باستخدام مؤشرات مناسبة [تحت إشراف الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الأخرى ذات الصلة]، ومع مراعاة مستويات التنمية المختلفة، ضروريان لقياس التقدم في سد الفجوة الرقمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف المبينة في إعلان الألفية، وفي تقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولية في بناء مجتمع المعلومات.

(3) [2] النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

19. إن حرية التعبير وحرية الرأي، والحق في استقاء المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها بعض النظر عن الحدود الجغرافية [على النحو المنصوص عليه في المادة 19 [المادة 29] من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان] هي الفرضية المنطقية الضرورية التي يقوم عليها مجتمع المعلومات. وفي غضون بناء مجتمع المعلومات هذا، تعتبر قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعرفة والمساهمة فيها مسألة أساسية.

20. يمكن تعزيز تقاسم المعارف العالمية لأغراض التنمية وتدعيمها بواسطة إزالة الحواجز التي تعترض النفاذ المنصف إلى المعلومات لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والعلمية ومن خلال تيسير النفاذ إلى معلومات الميدان العام.

21. إن وجود ميدان عام يتسم بالثراء يعد من العناصر الجوهرية لنمو مجتمع المعلومات وتحقيق منافع متعددة مثل الجمهور المتعلم، وفرص العمل الجديدة، والابتكار وفرص التجارة وتقدم العلوم. وينبغي أن تتسم المعلومات الموجودة في الميدان العام بسهولة النفاذ إليها لدعم مجتمع المعلومات ويجب حمايتها من الاستيلاء عليها بصورة سيئة. وينبغي تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات والمحفوظات والمتاحف والمجموعات الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ القائمة على المجتمعات المحلية، للنهوض بصيانة السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات.

22. [ينبغي تشجيع نمو مجتمع المعلومات من خلال تبني استراتيجيات المصدر المفتوح بالنسبة لتطبيقات البرمجيات لأنها تسهم في زيادة النفاذ وتزيد من التنوع بالنسبة لمستعملي البرمجيات. وتوجد نماذج متعددة من البرمجيات التي تعزز مبدأ حياد التكنولوجيا، وهي تشمل البرمجيات مفتوحة المصدر والحررة والمسجلة، وتعد نموذجاً قيماً يعزز تخفيض تكلفة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.]

23. يؤدي العلماء والجامعات والهيئات الأكاديمية ومؤسسات البحث وغيرها من المؤسسات دوراً مركزياً في تنمية مجتمع المعلومات. إن الكثير من أحجار أساس مجتمع المعلومات نتجت عن الإنجازات العلمية والتقنية التي تيسرت بفضل تقاسم نتائج الأبحاث. وإنما نشجع تعزيز النفاذ الشامل والمنصف إلى المعارف العلمية وخلق المعلومات العلمية والتقنية ونشرها.

(4) بناء القدرات

24. ينبغي أن يتاح لكل شخص فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة والمشاركة فيهما بنشاط والاستفادة الكاملة منهما. ويعد محو الأمية والتعليم الابتدائي العام من العوامل الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع ويولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات الخاصة للفتيات والنساء. ونظراً لاتساع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى أخصائيين في المعلومات على جميع المستويات، فمن اللازم توجيه اهتمام خاص لبناء القدرات المؤسسية اللازمة لتخطيط المعلومات والمعارف وتوجيهها ورصدها وجمعها وتنظيمها وتقاسمها.

25. ينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية مع الأخذ في الاعتبار بالحاجات الخاصة للمجموعات التي تعاني من العجز والمحرومة والمجموعات المعرضة للتضرر. وينبغي أن يقوم مؤلفو المحتوى وناسروه ومنتجوه وكذلك المدرسون والمدربون وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسون بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات، ولاسيما في أقل البلدان نمواً.

26. إن التعليم وإعادة التدريب المستمرين وتعليم البالغين وإعادة تدريبهم، والتعليم مدى الحياة، وغير ذلك من التدابير الخاصة، تعتبر ضرورية للاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والاشتغال لحساب الذات والمهن الجديدة.

26 مكرراً وتعد الشراكات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في بحوث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجاتها وخدماتها، وإنتاجها وتسويقها ذات أهمية حاسمة في تعزيز بناء القدرات والمشاركة الشاملة في مجتمع المعلومات. ويمثل إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصة طيبة لتكوين الثروات. [نقل التكنولوجيا]

26 مكرراً ثانياً إن تحقيق الطموحات المشتركة للبلدان النامية لأن تصبح أعضاء كاملة العضوية في مجتمع المعلومات، وإدماجها بشكل إيجابي في اقتصاد المعرفة، يعتمد إلى حد كبير على بناء القدرات في مجالات التعليم، والتكنولوجيا، والمعرفة والمعلومات، وهي جميعاً من العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية والقدرة على المنافسة.

(5) بناء الثقة والطمأنينة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

27. يمثل تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل [أمن الشبكات والمعلومات] التصديق والخصوصية وحماية المستهلك، مطلباً لا غنى عنه لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين جميع مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب الأمر في النهاية تشجيع ثقافة عالمية للأمن السيبراني وتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات أصحاب الخبرة الدولية. وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. ومن المهم في إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبراني، العمل على تعزيز الأمن وحماية البيانات والخصوصية، [علاوة على تجنب إقامة حواجز تعترض النفاذ والتجارة]. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يراعى في هذه الثقافة العالمية مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد واحترام جوانب مجتمع المعلومات ذات التوجه الإنمائي.

28. وفي الوقت الذي نعترف فيه بمبادئ عالمية نفاذ جميع الدول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدم التمييز بينها، والإشارة بالذكر إلى القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فمن الممكن أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض التي لا تتسق مع الأهداف المتعلقة بصون الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تؤثر بشكل معاكس على تكامل البنية التحتية داخل الدول، بما يلحق الضرر بأمنها [في المجالات المدنية والعسكرية على حد سواء]. ومن الضروري منع استعمال موارد المعلومات والتكنولوجيات في أغراض إجرامية وإرهابية [، بما يتسق مع الحاجة إلى المحافظة على حرية تدفق المعلومات] [وفقاً للنظام القانوني لكل بلد].

29. ينبغي تناول الرسائل الافتتاحية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة.

(6) البيئة التمكينية¹

30. يمثل حكم القانون، المقترن بلوائح تنظيمية شفافة يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك التنظيم الذاتي، والذي يراعى الواقع الوطني، عنصراً جوهرياً لبناء الثقة والطمأنينة والأمن في مجتمع المعلومات؛ كما أن وجود إطار تنظيمي واضح ينبغي أن يكفل تمكين المستعملين والاحترام الكامل لحقوق الأفراد والمجتمعات وخاصة حقوق الأطفال.

¹ لم يحدد منسق فريق العمل المعني بالبيئة التمكينية في هذا النص مجالات لمزيد من المناقشة نظراً لأن النص كله موضوع بين أقواس معقوفة، ولكنه يلاحظ أن بعض الوفود تحتاج إلى مزيد من التشاور خاصة فيما يتعلق بالفقرتين 33 و37 من هذا النص.

31. [يتعين على الحكومات أن ترعى إقامة إطار سياسي وقانوني وتنظيمي داعم وشفاف يشجع المنافسة وقائم على مبدأ حياد التكنولوجيا وأن تتدخل حسب الاقتضاء، لتصحيح الإخفاقات السوقية، من أجل الاحتفاظ بمنافسة عادلة وتعزيز تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية وتطبيقها وتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية. [ويتطلب نفاذ البلدان إلى فوائد الثورة الرقمية التقييد بمبادئ عدم التمييز المقبولة عالمياً في إطار تفاوضي من أجل هذا النفاذ تدفعه روح العدالة والإنصاف.]]

32. يجب أن يدعم مجتمع المعلومات [بيئة اقتصادية دولية تمكينية تؤدي إلى] [الحكم السليم] والديمقراطية وأن يدعم الشفافية والكفاءة والمساءلة. ويمثل تعزيز العلاقات مع المواطنين استثماراً أساسياً في عملية صنع السياسات. وينبغي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة هامة رئيسية للحكم السليم ولتحسين النفاذ إلى الحكومة.

33. إن حماية الملكية الفكرية عنصر جوهري في تشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات. ومع ذلك، فمن الضروري لمجتمع المعلومات أن يوجد توازناً عادلاً بين حماية الملكية الفكرية من جهة واستعمالها وتقاسم المعارف من جهة أخرى. وينبغي المحافظة على هذا التوازن الذي توفره الحماية والمرونة التي تنص عليها الاتفاقات القائمة في مجال الملكية الفكرية، كما يعتبر تيسير المشاركة المجدية من جانب الجميع في قضايا الملكية الفكرية من خلال الوعي وبناء الطاقات ووضع الأطر القانونية جزءاً أساسياً من مجتمع المعلومات الجامع.

34. إن أفضل طريقة لدفع التنمية المستدامة في مجتمع المعلومات هي الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية. كما وتسهم مكاسب الإنتاجية المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخفيف من حدة الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة.

35. توحيد المقاييس هو إحدى اللبنة الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي التركيز بشكل خاص على وضع مقاييس دولية. كما أن وضع مقاييس مفتوحة وقابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية وتدفعها قوى الطلب، وتأخذ في الاعتبار احتياجات المستعملين والمستهلكين، [وترتكز على أساس مبدأ حياد التكنولوجيا]، هو عنصر أساسي في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير النفاذ إليها بتكلفة معقولة، خاصة في البلدان النامية.

36. ينبغي إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق المصلحة العامة وطبقاً لمبدأ الشرعية ومع المراعاة الكاملة للقوانين والتشريعات الوطنية وكذلك الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

37. [نحن نلتزم باتخاذ خطوات لتجنب وتحاشي أية تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان في البلدان المتأثرة وتوق رفاه السكان بما في ذلك استفادتهم من مزايا مجتمع المعلومات.]

38. اعترافاً بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتزايد في تغيير طريقة عملنا، يصبح من الضروري إقامة بيئة عمل آمنة ومأمونة وصحية ومهياة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمثل لب معايير العمل.

39. وقد تطورت الإنترنت إلى أن أصبحت مرفقاً عالمياً متاحاً للعامة وينبغي أن تشكل إدارتها قضية محورية في جدول أعمال مجتمع المعلومات. وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت إدارة متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، بمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد وأن تيسير النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة اعتبار تعدد اللغات.

40. تنطوي إدارة الإنترنت على مسائل تقنية ومسائل تتصل بالسياسة العامة. ولقد كان للقطاع الخاص دائماً دور هام، وسيظل له هذا الدور، في تطوير الإنترنت [على المستوى التقني].

40.تبدلية تنطوي إدارة الإنترنت على مسائل تقنية ومسائل تتصل بالسياسة العامة. وللقطاع الخاص دور هام في تنمية الإنترنت، وعليه أن يستمر في أداء دوره المهم على المستويين التقني والتجاري.]

41. ينبغي أن تكون السلطة السياسية على قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت حقاً سيادياً للدول.

42. [ينبغي تنسيق المسائل المتعلقة بالإنترنت ذات الطبيعة الدولية التي تتصل بالسياسات العامة: بدائل:

- أ) بين الحكومات والأطراف الأخرى المهتمة.
ب) من خلال/عن طريق المنظمات الدولية الحكومية المختصة في إطار الأمم المتحدة.
ج) حسب الاقتضاء على أساس دولي حكومي.
د) من خلال/عن طريق المنظمات الدولية المختصة.
هـ) من خلال منظمات دولية مختصة متفق عليها.]]

7) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: منافعها في جميع جوانب الحياة

43. ينبغي أن يكون الهدف من استعمال ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية، بما في ذلك العمليات الحكومية والرعاية الصحية والتعليم والتدريب والعمل وإدارة الموارد الطبيعية ومنع الكوارث والأعمال التجارية والثقافة والزراعة والتخفيف من حدة الفقر. كذلك ينبغي أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إشاعة أنماط مستدامة للإنتاج وللاستهلاك من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد والإنتاج. كما يمكن، بل وينبغي، استخدامها أيضاً في خفض الحواجز التقليدية، وبالتالي إتاحة فرصة استثنائية أمام الجميع للنفوذ إلى الأسواق المحلية والعالمية بطريقة تتسم بمزيد من الإنصاف. وينبغي أن تكون التطبيقات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع بتكلفة معقولة ومناسبة للاحتياجات المحلية عن طريق تطويعها بما يتفق مع اللغات والثقافات المحلية، وأن تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للمجتمعات المحلية.

8) الهوية الثقافية والتنوع الثقافي، والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

44. [من المهم ألا يغيب عن البال، في بناء مجتمع المعلومات، أن الثقافة تأخذ أشكالاً متعددة عبر الأزمنة والأماكن، وأن هذا التنوع يتجسد في تفرد وتعدد هويات المجموعات والمجتمعات التي يتكون فيها الجنس البشري. ويعد الدفاع عن التنوع الثقافي حتمية أخلاقية لا يمكن فصلها عن احترام الكرامة الإنسانية. وينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على احترام وتعزيز التنوع الثقافي واللغوي، ونظم القيم، والتقاليد والمعتقدات، وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات.]

45. يجب إعطاء أولوية عالية في مجتمع المعلومات لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره والحفاظ عليه. ومن الضروري تعزيز إنتاج والنفوذ إلى المحتوى سواء لأغراض تربوية أو علمية أو ثقافية أو ترفيهية بلغات وأنساق متنوعة. كما أن تطوير محتوى محلي يناسب الاحتياجات المحلية والإقليمية من شأنه أن يشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن يحفز اشتراك جميع أصحاب المصلحة. بما في ذلك، احتياجات الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية والهامشية.

46. إن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حيوي في تكوين الهوية وفهم الأفراد لأنفسهم وربط المجتمع بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على تسخير التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة ومنها الرقمنة.

9) [8 أ] الوسائط [تنمية]

47. لا بد لأي مفهوم لمجتمع المعلومات من وجود وسائط [مستقلة وتعددية وحررة] [وفق النظام القانوني لكل بلد] على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [وخاصة منه المادتين 19 و29]. [ينبغي أن يتاح للأفراد ووسائط الإعلام النفاذ إلى المعلومات المتاحة]//[من المبادئ الهامة لمجتمع المعلومات حرية النفاذ إلى المعلومات واستعمالها، من أجل إقامة المعرفة وتراكمها ونشرها]. [ينبغي تشجيع تعددية وسائط الإعلام وتنوع ملكيتها]. سيتواصل الدور الهام لوسائط الإعلام التقليدية بجميع أشكالها في مجتمع المعلومات، وينبغي أن يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور داعم في هذا السبيل. [المسؤولية عن وضع معايير مهنية وأخلاقية في الصحافة هي مسؤولية المهنيين في مجال الإعلام.]

(10) [9] الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

48. [ألف - ينبغي لمجتمع المعلومات] وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، [أن يحترم السلم وأن] يتمثل [قيم حرية الفكر والضمير والدين وغيرها من] القيم الأساسية مثل [السلم] والحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة. [ومن القيم المهمة لمجتمع المعلومات قيم الصدق والثقة والأمانة والعدالة والكرامة الإنسانية] والشفافية والمساءلة]. [ومن المهم أيضاً لمجتمع المعلومات أن يتمثل قيم الصدق والثقة والأمانة والعدل والكرامة الإنسانية واحترام القيم [والتنوع في القيم] الأخلاقية والاجتماعية والدينية لجميع المجتمعات].

باء - [ينبغي لجميع العناصر الفاعلة في مجتمع المعلومات أن تسعى إلى تعزيز الصالح العام وحماية الخصوصية ومنع إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل [السلوك الإجرامي القائم على أساس] أعمال التمييز العنصري وكرهية الأجانب [والإباحية/التصوير الإباحي] واستغلال الأطفال في الأعمال الإباحية]. ينبغي أن تشمل حرية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين بما في ذلك الخصوصية الشخصية وحرية الفكر والضمير والدين. [هذه القيم ذات أهمية خاصة عند القيام بأنشطة تجارية من خلال الشبكات الإلكترونية].

أو باء- [ينبغي أن تسعى جميع العناصر الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى منع إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل العنصرية والتمييز وكرهية الأجانب واستغلال الأطفال في الأعمال الإباحية وغير ذلك من أنواع المحتوى الضار.

جيم - [ينبغي أن تشمل حرية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين، بما في ذلك الخصوصية الشخصية وحرية الفكر والضمير والدين].

دال - [يجب/ينبغي] على مجتمع المعلومات أن [يأخذ في الاعتبار الكامل متطلبات الأخلاق والشرف وأن يولي أكبر حماية ممكنة وأقصى مساعدة للأسرة باعتبارها النواة الطبيعية والأساسية للمجتمع].

(11) [10] التعاون الدولي والإقليمي

49. إننا نسعى إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة للمساعدة بشكل فعال في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ولكي يتسنى بناء مجتمع معلومات عالمي جامع، سوف نعتمد على التعاون الدولي في السعي من أجل [هوج] [آليات] ملموسة، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، لسد الفجوة الرقمية. وهذا سيشمل التعاون بين الدول وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك، المنظمات المالية الدولية وغيرها من المنظمات. لذلك فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى [الانضمام إلينا في] [الالتزام بـ] "جدول أعمال التضامن الرقمي" [وقسم خطة العمل الذي يحدد تدابير ملموسة نخطط لاتخاذها والأهداف التي نحددنا لأنفسنا لتحقيق هذه الأهداف].

49 مكرراً [مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة التحول في تضييق الفجوة الرقمية، وخلق فرص رقمية، وتعزيز إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية من خلال نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها من الطرفين وتوفير الدعم المالي والتقني، وفي هذا السياق، دعم القمة العالمية لمجتمع المعلومات].

50. إننا نأخذ على عاتقنا أن ننهض بالتعاون في البحث عن استجابات مشتركة للتحديات وتنفيذ خطة العمل [التي يشار إليها من الآن فصاعداً تحت اسم "جدول أعمال التضامن الرقمي" التي ستحقق رؤية مجتمع معلومات جامع يرتكز على المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان].

[